

تحجيم دور الغنوشي.. استفادة الحلفاء قبل الخصوم

خدمة ثمينة من عبير موسى لقيس سعيد والتحالف الحكومي والغاضبين داخل النهضة



دق إسفين في حكم الغنوشي

إلى الحليف الضعيف "قلب تونس" الذي وجد نفسه بعد الانفصالات أكثر ارتباطاً بالنهضة وأجندتها، لكن اجترأ وانضم إلى من رفعوا أصواتهم بوجهه رئيس البرلمان، وإن كان الأمر مجرد تسجيل موقف لإظهار أن الحزب ليس تابعاً لأحد، والأمر في حقيقته يهدف لاستعادة ثقة ناخبيه وأنصاره كما إسكات مزادات المشيخين التي تسوق لفكرة أن شق نبيل القروي صار فرعاً من النهضة.

وتقول أوساط سياسية تونسية إن أكبر مستفيد من مساعلة الغنوشي، وما سبقها من ضغط سياسي وإعلامي قاده عبير موسى في البرلمان وخارجه، وهو رئيس الجمهورية قيس سعيد الذي كان الغنوشي يسطو على مهامه في برمجة لقاءات خارجية لم يكن سعيد راضياً عنها مثل منتسدي دافوس ما حدا برئيس النهضة إلى التراجع عنها في آخر لحظة. كما أن تصريحات الغنوشي وزياراته ولقاءاته فرضت على تونس تحالفاً مع تركيا وطر لم ينجح سعيد في الخروج منه إلى الآن رغم رغبته في إظهار الحداثة عن الإحلاف ودعوته إلى حل سياسي بين الفرقاء المحليين في ليبيا.

وتشير تلك الأوساط إلى أن هناك مؤشرات على أن الضغوط قد نجحت في الضغط على الغنوشي، الذي حرص في بيان له، الجمعة، على التأكيد أن علاقته بالرئيس سعيد سمن على عسل، وأن لقاءهما "جرى في أجواء من الود والصرامة (وأثبت) زيف ما تزوجه بعض الأطراف المشبوهة من صراع داخل الدولة وبين مؤسساتها".

وبالنسبة، فإن الغنوشي قد لجأ إلى تبريد الخلاف مع سعيد وإظهار حماسه للمبادرات التشريعية التي تقدمها الرئاسة لتفنيح "جبهة الأعداء"، وخاصة منع أي تلاق بين عبير موسى والكتل القريبة منها سياسياً وذات المرجعية المشتركة، وهو ما عكسه حوار الثالفة لوكالة الأناضول.

ومن المفارقة أن الخدمة الجليلة التي قدمتها عبير موسى بالضبط على رئيس البرلمان ودفعه إلى التراجع على أكثر من جبهة سيسفيد منها التيار الغاضب على الغنوشي داخل حركة النهضة، وهو تيار بدأ أنه عمل على الاستفادة بقوة مما يجري من ضغوط لإجبار رئيس الحركة على التخلي بعد خمسة عقود من الرئاسة.

وتقول أوساط مقربة من حركة النهضة إن عودة زبير الشهودي، المدير السابق لمكتب الغنوشي إلى الواجبة، وظهوره في فضائية محلية كان الهدف منه توظيف الحراك السياسي والإعلامي القائم والاستفادة منه في تحقيق ما عجز عنه الشهودي ورفاقه في السابق في إرباك الغنوشي، وعلى العكس، فقد نجح هو في تشتيتهم والدفع بهم إما إلى الاستقالات (عبد الحميد الجاصل) والشهودي أبلغ مثال، أو الصمت (مثل علي العريض رئيس الحكومة السابق).

حدث رئيس مجلس النواب على "احترام الأعراف الدبلوماسية وتجنب الغدائل" الصلاحيات مع بقية السلطات وعدم الزج بالجلس في سياسة المحاور، انسجاماً مع ثوابت الدبلوماسية التونسية".

وضع جديد

لكن الوجه الآخر سيكتشفه الغنوشي صباح الأربعاء خلال جلسة المساءلة، وليس مستبعداً أن يجد ممثلو حزب "تحيا تونس" في البرلمان الفرصة لإعطاء رئيس حركة النهضة درساً في التحالفات، خطاب علني قاس، لكن التصويت سيكون وفق اتجاهات الريح، فإذا كان ثمة أغلبية مع سحب الرئاسة من الغنوشي فلن يتردد "تحيا تونس"، لكنه قد يحسب حساب حلفائه في الكتلة الديمقراطية الراغبين في الحفاظ على الحكومة وتماسك حزامها السياسي.

ولن تقف قائمة المستفيدين عند التحالف الحكومي الباحث عن فرلة غرور الغنوشي ووزرائه في الحكومة، بل

الفخاخ كونهم يشتغلون معه، وليسوا مرتبطين مباشرة بالغنوشي، أو أنهم وزراء من درجة أولى، وهذا ما برز بشكل جلي مع وزير الصحة عبداللطيف المكي في انطلاقة أزمة كورونا، حيث احتج النهضويون على زيارات للرئيس قيس سعيد، ورئيس الحكومة، إلى مؤسسات صحية، أو إلى مؤسسات كانت تساهم في إعداد الكمادات بالاتفاق مع الحكومة، وكانوا يفسرون ذلك على أن سعيد والفخاخ يغاران من المكي أو أنهما يلعبان في ملعبه.

وما يثير الانتباه هنا أن "تحيا تونس" الذي يرأسه رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد، والذي لم ينس أن النهضة خذلت في الانتخابات الرئاسية، يقف في نقطة وسطى، فهو مع إلزام الغنوشي بشكل واضح بأن يلتزم حدوده كرئيس البرلمان تحف اتصالاته الخارجية عند حدود رؤساء البرلمانات الأجنبي، أو نواب في البرلمانات، وهو ما بدأ في البيان الرباعي مع قلب تونس وكتلة الإصلاح وكتلة المستقبل، حيث تم

ثمينة لإلزامه بشروط جديدة منها، ما ذكر الكريشي أن "الإصطاف وراء المحور القطري - التركي في النزاع الليبي - الليبي ليس من شأن تونس"، و"ضرورة" "ارتكب خطأ جسيماً في علاقة باعدائه على صلاحيات رئيس الجمهورية"، و"أن الدبلوماسية من صلاحيات رئيس الجمهورية فقط".

لكن الأهم فيها أن التحالف الثلاثي (حركة الشعب، التيار الديمقراطي، تحيا تونس) سيجد الفرصة مواتية لتحجيم نفوذ النهضة في الحكومة، والإلزام وزرائها بقرار رئيس الحكومة إلياس

الأحزاب والشخصيات الرسمية في تونس ستجد نفسها أكبر مستفيد من الضغط السياسي والإعلامي على راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، من أجل إعادته إلى حجمه كرئيس للبرلمان لا تخرج مهمته عن إدارة النقاشات بشأن أداء الحكومة أو مشاريع القوانين المعروضة للنقاش.. الجميع مستفيد من الحراك الذي قادته عبير موسى لوضع الغنوشي في حجمه كرئيس حزب سياسي تحيط به التساؤلات والشكوك، لكنه قفز فوق ذلك ليسوق نفسه كرجل أول في البلاد و"مرشد" للنهضة وللثورة.

لم يكن لأحد أن يقيم الدنيا على انحياز الغنوشي لحكومة الوفاق التي يهيمن عليها الإسلاميون ويستخدمها الأتراك في تحقيق أجنداتهم الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية، لولا الحملة التي قادتها عبير موسى، والتي كانت تستهدف كل أنشطة الغنوشي وليس فقط أداءه الخارجي.

لكن الذي حصل أن تحركها صب في خدمة "أصدقاء" الغنوشي في "حكومة الرئيس" الذين لا يقدر أن يقولوا لرئيس البرلمان توقف عندك وتصرف بحسب حجمك الدستوري، فهم يحتاجونه للاستمرار في الحكم خاصة أن حركة الشعب (قومية) والتيار الديمقراطي (وسط اجتماعي) لا يمتلك عناصرهما خبرات ذات قيمة في تجربة الحكم، ولن يجدوا فرصة أكثر من "تحالف الثوار" للدخول في مؤسسات حيوية والاقتراب من منظومة الدولة وكيفية إدارتها.

لقد رضي الحزبان بحقائب مهمة في حكومة إلياس الفخاخ ويحتاجون لوجود حركة النهضة معهم لتقاسم الفضل بدل تحمل مسؤوليته مباشرة..

لقد أعطتهم عبير موسى فرصة أن يقولوا للغنوشي توقف عندك، وهذا ما أشار إليه خالد الكرشى عضو الكتلة الديمقراطية، والقيادي في حركة الشعب حين قال في تصريحات صحافية إن الغنوشي "ارتكب خطأ جسيماً في علاقة باعدائه على صلاحيات رئيس الجمهورية"، و"أن الدبلوماسية من صلاحيات رئيس الجمهورية فقط".

رغم تبرؤ الجميع من بناء علاقة علنية مع كتلة عبير موسى في البرلمان أو حزبها، لكنهم جميعاً يتمنون نجاحها بدءاً برئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة إلى الأحزاب في دفع الغنوشي إلى الانتفاخ عن لعب دور الرجل الأول في السلطة والتسويق لاعتداله واعتدال حركته في حين أن أداءها يثير جدلاً واسعاً في الداخل سواء ما تعلق بأدائها في المعركة مع الإرهاب، وهو أداء ضعيف أمنياً وسياسياً وفكرياً، أو في التأسيس للتعاضد السياسي مع فرقاء الأزمات في وقت لا تترك "النهضة" الفرصة لمرآة صور سيطرتها على المؤسسات بالتعيينات الظاهرة والخفية.

تصدت عبير موسى للغنوشي في مرات متتالية بشأن تحركاته واتصالاته المرتبطة بالخارج، سواء علاقته بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أو خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، وأخيراً اتصاله برئيس حكومة الوفاق فايز السراج وتهنئته باستعادة قاعدة الوطنية.

رغم تبرؤ الجميع من بناء علاقة مع موسى، لكنهم يتمنون نجاحها في دفع الغنوشي إلى الكف عن لعب دور الحاكم في تونس

ورغم أنه من الصعب أن تتبنى الكتلة الديمقراطية الدعوة إلى سحب البساط من الغنوشي وتجريده من رئاسة البرلمان، إلا أنها ستجد فرصة

تسعى فيه الحركة الإسلامية (54 نائباً) إلى توسيع الحزام السياسي للحكومة وضم حزب قلب تونس (28 نائباً). وتواصل رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى مشاوراتها المكثفة مع عدد من الكتل النيابية الممثلة في البرلمان التونسي للتحشد قصد تقديم عريضة لسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي خلال جلسة مساءلة، واجرت مشاورات مع كل من كتل حركة تحيا تونس والإصلاح والمستقبل وقلب تونس إضافة إلى اتصالها بشكل غير مباشر مع ممثلين عن الكتلة الوطنية والكتلة الديمقراطية (التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

تسعى فيه الحركة الإسلامية (54 نائباً) إلى توسيع الحزام السياسي للحكومة وضم حزب قلب تونس (28 نائباً). وتواصل رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى مشاوراتها المكثفة مع عدد من الكتل النيابية الممثلة في البرلمان التونسي للتحشد قصد تقديم عريضة لسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي خلال جلسة مساءلة، واجرت مشاورات مع كل من كتل حركة تحيا تونس والإصلاح والمستقبل وقلب تونس إضافة إلى اتصالها بشكل غير مباشر مع ممثلين عن الكتلة الوطنية والكتلة الديمقراطية (التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

وتسعى فيه الحركة الإسلامية (54 نائباً) إلى توسيع الحزام السياسي للحكومة وضم حزب قلب تونس (28 نائباً). وتواصل رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى مشاوراتها المكثفة مع عدد من الكتل النيابية الممثلة في البرلمان التونسي للتحشد قصد تقديم عريضة لسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي خلال جلسة مساءلة، واجرت مشاورات مع كل من كتل حركة تحيا تونس والإصلاح والمستقبل وقلب تونس إضافة إلى اتصالها بشكل غير مباشر مع ممثلين عن الكتلة الوطنية والكتلة الديمقراطية (التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تونس - قدمت عبير موسى، رئيسة الحزب الدستوري الحر، خدمة ثمينة للسلطة السياسية الحاكمة والمعارضة في تونس بأن دفعت بالنقاش السياسي إلى ملعب تحجيم نفوذ رئيس البرلمان راشد الغنوشي، في وقت بدأ فيه أن السياسيين قد سلموا بالأمر الواقع وباتوا يتعاملون مع الغنوشي كقائد أوركسترا في البلاد مع أنه رئيس برلمان وليس رئيساً للجمهورية.

وكان ينظر إلى موقف عبير موسى من البداية على أنه مقامر إذ كيف تتصدى لمن هو بمثابة الضامن المحلي لتفاهات خارجية حول البلاد منذ اتفاق باريس 2013، والذي يلتقي رؤساء الدول ويستقبل السفراء كما لو أنه مرشد الثورة وحاميها.

هدف مشترك

رغم أن الجميع "يتبرأ" من بناء علاقة علنية مع كتلة عبير موسى في البرلمان أو حزبها، لكنهم جميعاً يتمنون نجاحها بدءاً برئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة إلى الأحزاب في دفع الغنوشي إلى الانتفاخ عن لعب دور الرجل الأول في السلطة والتسويق لاعتداله واعتدال حركته في حين أن أداءها يثير جدلاً واسعاً في الداخل سواء ما تعلق بأدائها في المعركة مع الإرهاب، وهو أداء ضعيف أمنياً وسياسياً وفكرياً، أو في التأسيس للتعاضد السياسي مع فرقاء الأزمات في وقت لا تترك "النهضة" الفرصة لمرآة صور سيطرتها على المؤسسات بالتعيينات الظاهرة والخفية.

تصدت عبير موسى للغنوشي في مرات متتالية بشأن تحركاته واتصالاته المرتبطة بالخارج، سواء علاقته بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أو خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، وأخيراً اتصاله برئيس حكومة الوفاق فايز السراج وتهنئته باستعادة قاعدة الوطنية.

هل ينجو زعيم النهضة في جلسة المساءلة؟

التونسية، مطالبة بعرض "المساءلة" على أنظار أول جلسة عامة مقبلة للتداول في شأنها من قبل النواب. وتساؤلات هذه الكتل مجتمعة بـ123 نائباً، ما يمثل أغلبية برلمانية تسمح بسحب الثقة من رئيس البرلمان، وتهدف هذه الخطوات إلى تجسيد المواقف المناوئة للغنوشي عبر سحب الثقة منه وإرساء أغلبية برلمانية جديدة وتقديم مشروع لتعديل الدستور.

ويتطلب تحديد جلسة تصويت على سحب الثقة من رئيس البرلمان جمع 73 توقيعاً من النواب، بينما يحتاج سحب الثقة منه نهائياً لأغلبية المطلقة أي 109 أصوات من ضمن 217، فيما علقت موسى بالقول "73 إضواء تبعها 109 أصوات وينتهي حكم الإخوان ونمضي في طريق الإصلاحات الكبرى".

ويرى الحزب الدستوري الحر، الذي يقود مساعي الإطاحة بالغنوشي، أن الإداة الكبيرة التي عبرت عنها غالبية الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، بخصوص التحركات الخارجية لرئيس البرلمان، يجب أن يتبعها طلب لسحب الثقة منه، وانتخاب رئيس أو رئيسة جديدة للمجلس.

في المقابل تكثف حركة النهضة الإسلامية التي يقودها الغنوشي اتصالاتها بحزب قلب تونس وعدد من المستقلين لعلقة استبعاد الغنوشي مقابل إشراكهم في الحكومة. وتقول حركة النهضة الإسلامية منذ فترة مساعي سياسية حثيئة

الرفض الكبير لحركة الشعب لسلوكات رئيس البرلمان وتجاوزاته المتكررة. ولم يستبعد رئيس كتلة الإصلاح الوطني حسونة الناصفي سحب الثقة من رئيس البرلمان بعد جلسة المساءلة وقال "كل شيء وارد وسنصرف وفق ما سيقوله الغنوشي في الجلسة".

وأضاف الناصفي "أن جلسة الأربعاء ستكون حاسمة ومصيرية في علاقتنا براشد الغنوشي خاصة أن هذا الأخير ارتكب خطأ جسيماً". وسبق أن دعت كتل قلب تونس والإصلاح وتحيا تونس والمستقبل في بيان مشترك يوم 21 مايو الماضي رئاسة البرلمان إلى احترام الأعراف الدبلوماسية،

وتجنب الغدائل في الصلاحيات مع بقية السلطات، وعدم الزج بالمجلس في "سياسة المحاور" انسجاماً مع ثوابت الدبلوماسية

التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم

التيار الديمقراطي وحركة الشعب). ويكتنف الغموض مواقف أطراف التحالف الحاكم من مساءلة الغنوشي، رغم



أصعب امتحان بعد الثورة